

من أوائل البنوك التي تتيح للعملاء تحديث بياناتهم عبر التطبيق والموقع الإلكتروني

«الخليج» يُطلق خدمة «أعرف عميلك» إلكترونياً



أحمد أبيل

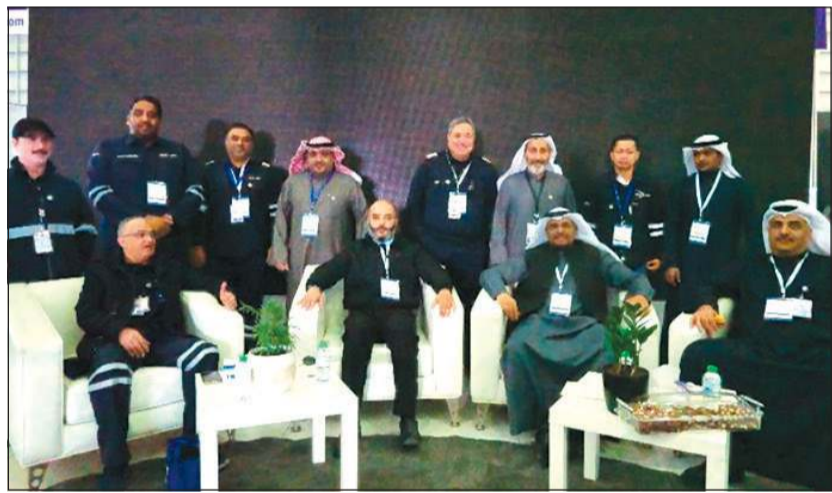
أطلق بنك الخليج خدمة «أعرف عميلك» إلكترونياً، وهي الخدمة التي تتيح للعملاء تحديث معلوماتهم الشخصية بسرعة وسهولة، ضمن مجموعة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك عبر الإنترنت. وأطلق البنك هذه الخدمة إلكترونياً كجزء من التزامه لزيادة الأمن وتحسين تجربة العميل المصرفية، ويعد بنك الخليج من أوائل البنوك في الكويت التي تقدم هذه الخدمة عبر التطبيق والموقع الإلكتروني.

من خلال إتاحة الفرصة للعملاء لتحديث معلوماتهم وبياناتهم الشخصية من أي مكان، يزيد بنك الخليج من مستويات الأمان للحسابات المصرفية، مما يضيف مستوى إضافياً من الأمان ضد الاحتيال والمعاملات المصرفية الخطرة. كما يساعد ذلك على تكوين قاعدة بيانات محدثة لمعلومات العملاء في البنك، يمكن من خلالها تحديد احتياجات العملاء في القطاعات المختلفة، للحصول على تجربة مصرفية أفضل للعملاء.

ويتيح بنك الخليج للعملاء تحديث معلوماتهم الشخصية ببساطة عن طريق استخدام التطبيق والموقع الإلكتروني، كما يزداد العملاء ببديل آمن وسريع وسهل عن زيارة فرع البنك شخصياً. وبمجرد تسجيل الدخول إلى حساباتهم المصرفية، يمكن لعميل بنك الخليج

الآن تحديث معلومات البطاقة المدنية ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني وعنوان المنزل وتفاصيل العمل الشخصية عبر الإنترنت، من خلال تحديث معلوماتهم الشخصية عبر الإنترنت، يساهم عملاء بنك الخليج في خلق تجربة مصرفية أكثر أماناً تحمي من الاحتيال والمعاملات المالية الخطرة. ولأننا نلتزم بتوفير الراحة لعملائنا، مع الحفاظ على مستويات غير مسبوقه من الأمان والحماية، بنك الخليج من أوائل البنوك في الكويت التي تقدم لعملائها خدمة «أعرف عميلك» إلكترونياً.

«كافكو» داعم لمعرض الكويت للطيران 2020



لقطة جماعية لمسؤولي الشركة بالمعرض

الطيران الخاص لتوثيق التواصل بين دول مجلس التعاون الخليجي من المهتمين والمحبين مجال الطيران المدني والعسكري والتجاري والخاص ومستلزمات المطارات بالتنسيق مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والإدارة العامة للطيران المدني بمطار الكويت الدولي.

وأشار إلى أن «كافكو» شاركت بالمعرض من خلال جناح مميز تواجد فيه موظفوها طوال فترة المعرض من جميع الإدارات والأقسام بالشركة، مؤكداً أن المعرض يساهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتحريك قطاعات الخدمات النقل والسياحة والاتصالات.

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) عبدالله الديجاني إن الشركة شاركت في معرض الكويت للطيران 2020، كداعم ومشارك للمعرض تماشياً مع الرغبة السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة، واستعادة الدور الريادي الإقليمي للكويت وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية.

وأضاف الديجاني في بيان صحفي أمس، أن المعرض يعقد للمرة الثانية في الكويت ويهدف لتجمع خليجي لهواة

خلال ندوة لـ «اتحاد العقارين» ناقش فيها لائحة البناء الجديدة وتعديلاتها

«البلدية»: تعديل نظام الارتدادات وتقليل مساحات الشقق سيزيد من جاذبية «العقار الاستثماري»



م (متين غوزال)

توفيق الجراح يتوسط حمود العنزي وفاطمة الزهراء

■ الجراح: نحتاج إلى تطوير مستمر لقوانين ولوائح البناء لتلبية احتياجات المواطنين
■ العنزي: لائحة البناء مهمة لتنظيم التخطيط الهيكلي في الكويت وتحريك الاقتصاد

مقترحات المكاتب الهندسية والمستثمرين واتحاد ملاك العقار، حيث من المقرر إقرار هذه اللوائح خلال الفترة المقبلة، متوقفاً أن يكون لها أثر إيجابي على نمو الاقتصاد الكويتي.

وأضاف أن هناك نحو 19 جرداً لأنظمة البناء في الكويت من بينها السكن الخاص، الاستثماري، التجاري، المجمعات السكنية، مؤكداً أن البلدية وضعت ملاحظاتها على كل جدول حدة، فعلى سبيل المثال بالنسبة لجدول الاستثماري وهو القطاع الأكبر تأثيراً تم تعديل نظام الارتدادات وتقليل مساحات الشقق من جانبه، أكد نائب المدير العام لشؤون بلدية العاصمة والجهراء ورئيس لجنة تطوير لوائح البناء م. فيصل الجمعة، وجود تعديلات مختلفة على قانون البناء تمت دراستها من مختلف القطاعات الهندسية بالبلدية، التي جانب أخذ

الهيكلية للدولة. 5 - أن تتماشى لائحة البناء مع المخطط الهيكلي للدولة. وتابع يقول إن لوائح البناء في دول الخليج تخطت لوائح البناء في الكويت بمراحل كثيرة بسبب ديناميكية تلك اللوائح، مبيناً أن المشكلة السكنية أصبحت تتمثل في أن السكن الخاص في الكويت مجد اقتصادياً أكثر من العقار الاستثماري، فضلاً عن أن العقار الاستثماري لا يعتبر جذاباً للكويتيين، الأمر الذي وجه رؤوس الأموال من الاستثماري إلى السكني، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الإيجارات والأراضي.

بلدية الكويت من جانبه، أكد نائب المدير العام لشؤون بلدية العاصمة والجهراء ورئيس لجنة تطوير لوائح البناء م. فيصل الجمعة، وجود تعديلات مختلفة على قانون البناء تمت دراستها من مختلف القطاعات الهندسية بالبلدية، التي جانب أخذ

في لائحة البناء والمتعلق بـ «المجاورة السكنية»، لم تنطبق عليه سوى «معاملة واحدة». وقال: «يجب النظر إلى لائحة البناء على أنها لائحة مهمة تنظم التخطيط الهيكلي في الكويت وأنها محرك للاقتصاد، وبالتالي فإن المسؤولية كبيرة على المجلس البلدي والبلدية والعقارين أنفسهم في تعديل هذه اللائحة». وحدد العنزي عدداً من العوامل التي قال إن لائحة البناء يجب أن تقوم عليها وهي كالتالي:

- 1 - تقدير الاحتياجات الحقيقية للعقار في 2020 بما يتماشى مع ديموغرافية التطور الحالي.
- 2 - معرفة توجهات وحركة السوق العقاري ومعدلات الأسعار والعرض والطلب.
- 3 - الجدوى الاقتصادية للسكن الاستثماري.
- 4 - أن تكون هناك فلسفة للتخطيط العقاري والمخطط

بالنسبة لجدول العقار الاستثماري الذي قالت إنها بحاجة إلى المزيد من الحرية في النصوص المعمول بها، وكذلك الحال بالنسبة للعقار التجاري الذي قالت إنه بحاجة إلى مرونة أكبر.

المجلس البلدي بدوره، قال عضو المجلس البلدي م. حمود العنزي إن هناك العديد من التحديات والفرص المتعلقة بلائحة البناء، مؤكداً أنه على الرغم من وجود لائحة لضبط نسب البناء، إلا أن البعض استطاع اختراق هذه اللائحة للحصول على لائحة خاصة به، الأمر الذي يؤكد عدم وجود معايير معتمدة، لأن القانون يتيح للمجلس البلدي إصدار قرار خاص لأي كان، فالمجلس البلدي يدمج بين سلطتي (الإقرار والتشريع). وأضاف أن «الصلاحية المطلقة» لدى المجلس البلدي تعتبر فرصة ومشكلة في ذات الوقت، بدليل أن آخر جدول

بالتعاون مع «CdR Capital» شركات الاستثمار» نظم ندوة «توزيع الأصول الإستراتيجية وتنويعها»

«التجارة» تصدر اللائحة التنفيذية لقانون مزاوله مهنة مراقبة الحسابات



جانب من الندوة

الثابتة لتضمين وجهات النظر الاستراتيجية والتكيفية في الأسواق وتنفيذ المحافظ من خلال اختيار الأسواق واتخاذ قرار الاستثمار واتخاذ قرار بشأن أداة الاستثمار بناءً على اعتبارات السيولة والتكلفة، وانتهى العرض التقديمي من خلال مناقشة تطبيق للإطار المذكور أعلاه في محفظة متعددة الأصول.

مناسبة طوال دورة العمل. وبدأ العرض التقديمي بمناقشة البيئة الاقتصادية الحالية والعوامل الرئيسية التي يمكن أن تدفع عائدات السوق على المدى القصير إلى المتوسط. وتطرق المحاضر إلى المخاطر التاريخية والحالية المؤثرة على أدوات الاستثمار، ثم ناقش توسيع نماذج تخصيص الأصول

نظم مركز دراسات الاستثمار لدى اتحاد شركات الاستثمار وبالتعاون مع «CdR Capital» ندوة عامة بعنوان «توزيع الأصول الاستراتيجية وتنويعها»، وذلك يوم الأربعاء الماضي في مقر الاتحاد، حيث استضاف المركز المحاضر Apostolos Katsaris الذي يشغل حالياً الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة CdR Capital. وافتتحت الندوة مدبرة الدعم الفني باتحاد شركات دراسات الاستثمار فدوى درويش مرجبة بالحضور، كما ألقى الضوء على أهمية هذه الندوة للعلماء لدى المؤسسات المالية وشركات الاستثمار. وناقشت الندوة عدداً من المحاور في تخصيص الأصول الاستراتيجية وتنويعها، وعرضت إطار عمل يمكن للمستثمرين استخدامه لإنشاء فئة متعددة الأصول ومحفظة

الحلول المقترحة

- 1 - تدخل الدولة لضبط وتحديد أسعار السكن الخاص.
- 2 - التحكم بعقود الإيجارات.
- 3 - إصدار لائحة للأحياء الراقية تقدم بنظام الشركة مع كبار المطورين العقاريين.
- 4 - دعم «الاستثماري» بحيث يكون أكثر جدوى من «الخاص».

دورة تدريبية

وفي ختام الحلقة النقاشية، أعلن رئيس اتحاد العقارين توفيق الجراح عن الدورة التي يزمع الاتحاد تنظيمها الشهر المقبل والتي ستقدمها م. فاطمة الزهراء، تتعلق بالتعريف بقوانين وأنظمة البناء واللوائح والتشريعات

المكونة من 24 مادة.. وتضمنت شروط وإجراءات مزاوله المهنة وحقوق وواجبات مراقب الحسابات

طرح م. حمود العنزي مجموعة من الحلول التي قال إنها يمكن أن تساهم في حل المشكلة السكنية بالكويت، وهي كالتالي:

وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Commerce and Industry
شعار وزارة التجارة

..وتضيف عضواً للجنة القيد الخاصة بمراقبي الحسابات

أصدر وزير التجارة والصناعة خالد الروضان قراراً وزارياً حمل رقم 11 لسنة 2020، بإضافة عضو عن إدارة شركات مساهمة لعضوية لجنة القيد الخاصة بمراقبي الحسابات الصادر تشكيلها بالقرار الوزاري رقم (154/2016) وهي العضوة أمينة علي المرزوقي، حيث سيتم العمل بهذا القرار فور نشره في الجريدة الرسمية بعدها الصادر اليوم.

وأصدرت وزارة التجارة والصناعة اللائحة التنفيذية للقانون رقم 103 لسنة 2019 بشأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات، حيث حددت اللائحة الرسوم الواجب تحصيلها عند القيد وإصدار التراخيص والإجراءات المقررة، بالإضافة إلى أن اللائحة المكونة من 24 مادة، تضمنت شروط وإجراءات مزاوله المهنة وحقوق وواجبات مراقب الحسابات. وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس، أن اللائحة حظرت على مراقب الحسابات أن يراجع حسابات الشركات أو المؤسسات أو أي من الأطراف ذات الصلة التي له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى الأخص الشركات والمؤسسات التي يكون مراقب الحسابات قريباً إلى الدرجة الرابعة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي.

وذكرت «التجارة» أن اللائحة تضمنت أنه لا يجوز لمراقب الحسابات سواء أكان فرداً أو شركة أن يوقع على تقرير مراقب الحسابات المهنية أن يوقع على تقرير مراقب الحسابات، ما لم يكن قد شارك أو أشرف على أعمال عملاء التدقيق. وأفادت بأن اللائحة

أسندت إلى الإدارة المختصة التفويض على مراقبي الحسابات للتحقق من جودة الأداء المهني والتأكد من تنفيذهم للالتزامات المهنية طبقاً لمعايير التدقيق الدولية.

ولفتت «التجارة» إلى أن اللائحة أنطقت بأموري الضبط القضائي إثبات الجرائم التي تقع بالخالفة

لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له، مؤكدة أنه على مراقبي الحسابات تمكين مأموري الضبط القضائي من ممارسة صلاحياتهم في الكشف عن الجرائم.

وشددت اللائحة على مأموري الضبط القضائي بأن يحافظوا، أثناء عملهم وبعد تركهم العمل، على